ما الإجراءات المتخذة لتأمين المنشآت الحيوية؟

الدمخي يسأل العبد الله عن استعدادات الوزارات لمواجهة الظروف السياسية والأمنية الراهنة

د. عادل الدمخي

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبد الله، قال فيه: إن وزارات الدولة المعنية تتولى مسؤولية توفير الأمن لسكان دولة الكويت في الداخل ومواطنيها في الخارج وحيث إن المنطقة تمر حاليا بظروف سياسية وأمنية غير مستقرة ما يستدعى تكثيف الجهود والاستعدادات لمواجهة أي خطر محتمل.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

هل ألفت لجنة تضم الوزارات المعنية بتلك الظروف للتنسيق واتخاذ ما يلزم من خطوات وإجراءات؟

ما الاستعدادات التي أعدتها كل وزارة لمواجهة الظروف السياسية والأمنية الراهنة؟

ما الإجراءات المتخذة لتأمين المنشآت الحيوية؟

ما الإجراءات المتخذة للتأكد من تأمين سفارات دولة الكويت والقنصليات والمكاتب التابعة للدولة في جميع دول العالم؟

ما الإطار العام لخطة الطوارئ؟

بالحبس ودفع غرامة مالية

الفضل يقترح معاقبة من يضع ملصقات على مباني السكن الخاص أو السيارات

احمد نبيل الفضل

قدم النائب أحمد الفضل اقتراحا بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (39 مكررا) إلى القانون رقم (33) لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت.

ونصه كالتالي : تضاف مادة جديدة برقم (39 مكررا) إلى القانون رقم (33) لسنة 2016 المشار إليه نصها كالآتي:

«يعاقب كل من وضع على مباني السكن الخاص أو على المركبات في أي مكان إعلانات ورقية أو ملصقات أيا كان غرضها أو شكلها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف دينار كويتي ولا تزيد على ألفي دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويحكم بالعقوبة ذاتها على ممثل الشخص الاعتباري».

المزارع التي خصصت للأمن الغذائي انحرفت عن أهدافها

المطيري يطالب بإنشاء شركة حكومية تغطي جوانب الأمن الغذائي

ربيع سكر

المطيري يصرح للصحافيين تصوير– محمد صابر

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحا برغبة بإنشاء شركة حكومية مساهمة تغطي الجوانب المعنية بالأمن الغذائي على أن تحدد الدولة مساحات الأراضي التي ستقام عليها.

وقال المطيري في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة إن الشركة تغطي منتجات الألبان واللحوم الحمراء والدواجن والاستزراع السمكي ومحاصيل زراعية متنوعة ضمن مدينة زراعية متكاملة.

وأضاف أن ما تشهده أسواق الخضار في الكويت هذه الأيام من ارتفاع لبعض المواد يعزز الشكوك في التصريحات الحكومية التي أكدت سلامة الأمن الغذائي، لافتا إلى أن أخطرها ما أشيع بشأن تلوث بعض المنتجات الزراعية المستوردة.

وأعرب المطيري عن أسفه لأن المزارع التي خصصت للأمن الغذائي انحرفت عن أهدافها بعد أن أصبح أغلبها للترفيه، معتبرا أن هناك تقاعسا حكوميا في الرقابة على المزارع وتعكس نتائجه ما نشاهده الآن. وفيما يأتي نص الاقتراح:

«شهدت أسواق الخضراوات والفواكه أخيرا أكثر من أزمة ولعل أخطرها ما أشيع بخصوص تلوث بعض المنتجات الزراعية التي يتم استيرادها من بعض الدول، ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة ارتفاع الأسعار الجنوني وتجنب الأسواق أزمات جديدة والمحافظة على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين نقدم اقتراحا بقانون لإنشاء شركة حكومية مساهمة تغطي جميع القطاعات المعنية بالأمن الغذائي من منتجات ألبان ولحوم حمراء ودواجن والاستزراع السمكي ضمن مدينة زراعية متكاملة».

لذا فإنني أتقدم بـ « الاقتراح برغبة « الآتي وبرجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر

«إنشاء شركة حكومية مساهمة تغطي جميع القطاعات المعنية بالأمن الغذائي من محاصيل زراعية ومنتجات ألبان ولحوم حمراء ودواجن والاستزراع السمكي ضمن مدينة زراعية متكاملة تحدد الدولة مساحات الأراضي التي ستقام عليها».

لتحقيق الأمن الغذائي

الطبطبائي يطالب بتعديل قانون إنشاء «هيئة الزراعة»

د. وليد الطبطبائي

قدم النائب د. وليد الطبطبائي اقتراحا بقانون في شأن إضافة مواد جديدة إلى القانون رقم 94 لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو الآتي:

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة رقم (5 مكررا أ) من القانون رقم (94) لسنة 1983 المشار إليه النص التالي:

تلتزم الهيئة بالتفتيش الدائم من خلال فريق المراقبة على ما يتم تخصيصه وتوزيعه من أراضي وحيازات زراعية وحظائر المواشي والمصائد البحرية والمناحل بشكل دوري تنفيذا لأحكام هذا القانون، ومن دون إذن مسبق، كما تلتزم الهيئة بسحب ما تم تخصيصه وتوزيعه مما سبق إذا ثبت لديها مخالفة حكم المادة السابقة، وعلى المخصص له تسليم ما تم تخصيصه –فورا– للهيئة خلال شهر من قرار الهيئة الصادر بسحب الترخيص، ولا يجوز الرجوع على الهيئة بأي تعويضات أيا كان مصدرها وسببها»..

المادة الثانية

يضاف بند جديد برقم (16) إلى المادة رقم 2، ومادة جديدة برقم (5 مكررا) إلى القانون رقم 94 لسنة 1983 المشار إليه ونصوهم كالتالي:

«البند رقم (16) من المادة رقم 2 :

(تحقيق الأمن الغذائي من احتياجات الدولة من جميع منتجات الأراضي والقسائم المختلفة)

المادة رقم 5 مكررا:

للهيئة تقدير احتياجات الدولة من جميع المنتجات المختلفة سواء –كانت نباتية، حيوانية، سمكية، مناحل– ومن ثم القيام بما يلي:

–عمل دراسة مستفيضة عن حاجة السوق لجميع المنتجات باختلاف أنواعها في مدة أقصاها 6 أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.

–تحديد حجم المنتجات التي يتم إنتاجها بالكويت من مختلف الأراضي والقسائم المختلفة.

–توزيع حصص إجبارية على حائزي الأراضي والقسائم (الزراعية، الحيوانية، السمكية، مناحل) ليتم إنتاجها بشكل شهري حسب مساحة الحيازة.

–تشكيل فريق مراقبة ومتابعة لضمان سير العمل بالشكل المطلوب، على ان يتألف الفريق من عدة جهات حكومية تبينها المذكرة التنفيذية لهذا القانون.

المادة الثالثة

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الرابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (كويت اليوم).

ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

سعيا من المشرع الكويتي نحو تحقيق الأمن الغذائي بحيث تصبح الدولة ذات اكتفاء غذائي ذاتي في المنتجات الأساسية التي في مقدور الدولة إنتاجها، ومتابعة لسير العمل بالشكل المطلوب لدى أصحاب الحيازات الزراعية الذين وكلت الحكومة إليهم هذه المهمة، حتى ينعم البلاد بخيراتها ويُتجنب التلاعب بالمبالغ الطائلة التي ترصدها الدولة في تحقيق ذلك.

من أجل ذلك كله جاء هذا القانون ونص على وجوب تحقيق تأمين الغذاء من مختلف المنتجات الزراعية والقسائم وأوضح أبجديات عمل الهيئة لتسهيل هذه المهمة وكيف تتمكن من وقف تلاعب بعض المستغلين للأموال العامة دون القيام بما أسند إليهم من واجبات تنصب في مصلحة الدولة.

وتناول جميع الأوجه المتاحة للحصول على الغذاء من أراض زراعية وثروات سمكية وحيوانية ومناحل، كما قرر سحب ما تم تخصيصه لأي واحد تأكدت الهيئة من عدم التزامه بالحصص المقدرة له دون أي تعويضات، وأكد على أن يتم القيام بدراسة مستفيضة عن حاجة السوق لجميع المنتجات باختلاف أنواعها في مدة أقصاها 6 أشهر من تاريخ صدور هذا القانون حتى يكون العمل نابعا عن دراسة ووعي متكاملين.

وتجهيز مستوصف للعمل كمستشفى مصغر

العتيبي يقترح تحويل مدارس إلى كليات في «صباح الأحمد»

خالد العتيبي

قدم النائب خالد العتيبي اقتراحين برغبة وقال في الاقتراح الأول :

تعاني مدينة صباح الأحمد السكنية من عدم وجود كليات أو مدارس خاصة في الوقت الذي تحتوي فيه المدينة على أكثر من 40 مدرسة حكومية مكتملة المباني (بعض منها غير مستغل).

ونص الاقتراح على الآتي:

–1 استخدام عدد من المدارس غير المستغلة في مدينة صباح الاحمد وتحويلها الى كليات تكون نواة لفرع جامعة الكويت على ان تكون طريقة اختيار الكليات للكليات ذات الكثافة الطلابية المرتفعة، ويتولى الوزير المختص تجهيز الكليات بالإمكانات المادية والبشرية على ان تبدأ الدراسة مع بداية العام الدراسي القادم 2018/2019

–2 استخدام مدرسة واحدة من المدارس غير المستغلة لتكون مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة وبطيء التعليم.

–3 إبداء المرونة الكافية للراغبين في انشاء المدارس الخاصة وجذب المستثمرين واعطائهم مزايا للتوسع في إنشاء المدارس الخاصة لخدمة أهالي المنطقة الراغبين في الحاق ابنائهم بالتعليم الخاص.

وجاء في الاقتراح الثاني :

تعاني مدينة صباح الأحمد السكنية من عدم وجود مستشفى بها على الرغم من الكثافة السكانية المرتفعة للمدينة وعليه اتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الامة الموقر. ونص الاقتراح على الآتي:

استغلال أحد المستوصفات في مدينة صباح الأحمد، وتجهيزه كمستشفى مصغر بشكل مؤقت يحتوي على الأقسام الطبية الأكثر ترددا من قبل المواطنين بجانب قسمي العلاج الطبيعي وطب الاسنان، حتى يتم انشاء مستشفى متكامل بالمدينة، على ان يتولى الوزير المختص تجهيز المستشفى بالإمكانات المادية والبشرية ليكون جاهزا لاستقبال المراجعين في خلال عام من تاريخه.

الرويعي: زيارة المكتب لسمو الأمير بمثابة لقاء الأب بأبنائه

مكتب المجلس يؤكد أهمية التزام اللجان بجدول الأعمال والمحال لها من المجلس

ربيع سكر

أكد أمين سر مجلس الأمة د.عودة الرويعي أن مكتب المجلس تشرف اليوم بزيارته سمو الأمير وسمو ولي العهد، واصفا اللقاء بأنه بمثابة لقاء الأب بأبنائه.

وأوضح في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن «الرجل الحكيم صاحب السمو لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته التي تلقيناها بالسمع والطاعة إيمانا وثقة في كل الأمور التي يراها لأمن وسلامة وتماسك وبقاء الوحدة واللحمة الوطنية».

وبين أن «لقاء أعضاء مكتب المجلس مع سموه كان لقاء إيجابيّا ومميزا وكانت فيه ضمانات من صاحب السمو بأنه هو الراعي للدستور والضمانات الدستورية لوضع كل الحلول التي من شأنها تمكين السلطتين التشريعية والتنفيذية من أداء واجباتهما وأعمالهما على أكمل وجه»، مؤكدا أهمية «رص الصفوف وتحصين الجبهة الداخلية ضد كل ما يهددها من الخارج».

وأكد الرويعي حرص سموه على محاسبة من يقصر وفق أسس برلمانية ودستورية واستنادا على ركن أساسي يقوم على تحقيق مصلحة البلد.

وبين أن «هذا الأمر لمسناه كذلك من سمو ولي العهد الذي أكد على هذه التوجيهات»، لافتا إلى «أن أعضاء مكتب المجلس أعربوا لسموه عن بالغ تمنياتهم له بالسلامة وموفور الصحة».

وقال الرويعي إن «الاجتماع مع أركان الدولة العليا وكذلك العمل مع رئيس الحكومة المكلف تأتي في ظروف استثنائية داخليّا وخارجيّا لتؤكد ما جُبلنا عليه في السابق من التفافنا حول قيادتنا السياسية».

وأضاف أن «اختلافاتنا البرلمانية لا يجب أن تكون إلا لمصلحة البلد وهو عهد اتخذناه وسنعمل من أجله طالما كنّا في هذا الموضع»، مبينا أن ذلك رأي كل الزملاء النواب الذين حضروا اللقاءين اللذين تشرفنا بهما مع سمو الأمير وسمو ولي العهد.

وعقد مكتب المجلس اجتماعه اليوم الأحد برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وحضور أعضاء المكتب. وقال أمين سر مجلس الأمة د.عودة الرويعي : إن اجتماع مكتب المجلس اليوم أكد أهمية التزام اللجان بجدول الأعمال وما هو محال لها من المجلس.

وأضاف «تم مناقشة الاقتراحات التي من شأنها أن تسبب ضغطا على اللجان، وهناك رأي بضرورة فلترة الاقتراحات قبل ورودها إلى اللجان المختصة خصوصا اللجنة التشريعية واللجان الأخرى بالتنسيق مع مكتب الإعداد البرلماني».

وبين الرويعي أن «النقاش تطرق إلى الكثير من القضايا التي قد تكون محل خلاف مثل المدرجة على جدول أعمال الجلسات المقبلة، ورغبة بعض اللجان أخذ آراء المختصين في بعض القضايا والاقتراحات للاستئناس بمختلف الآراء حتى يتمكن النواب من اتخاذ ما يرونه مناسبا».

أكد أن مكتب المجلس ليس لديه تمييز بين الأسئلة البرلمانية المقدمة من جميع النواب وأن تناولها يكون وفق اللائحة والدستور».

الرويعي متحدثا للصحافيين «تصوير: محمد صابر»

اجتماع مكتب المجلس امس

طالب بأجهزة حديثة للكشف عن متبقيات المبيدات والإشعاع

الحويلة: صحة المواطنين خط أحمر ولا تهاون في معايير الإفراج عن الشحنات الغذائية

شدد النائب د. محمد الحويلة على أن صحة المواطنين خط أحمر ولا يجوز التهاون في دخول أي أغذية من أي دولة إلى السوق الكويتي من دون رقابة صارمة عليها وفق المعايير الدولية المعمول بها. وقال د. الحويلة إنه لا يجوز بأي حال من الأحوال التساهل في معايير الغذاء الصحي، ومن ثم يجب منع دخول أي أغذية مصرية أو غير مصرية لا تنطبق عليها هذه المعايير.

وأضاف أن الفحص الظاهري غير كاف للإفراج عن الشحنات الغذائية القادمة من أي دولة بل يجب التأكد تماما من أن نسب متبقيات المبيدات الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية أو الإشعاع بالنسبة للمنتجات الغذائية المعلبة والمصنعة في الحدود المسموح بها دوليا وهذا يستوجب الاستعانة بأجهزة متقدمة تنجز الفحص المخبري بأسرع ما يمكن بما لا يعرقل دخول السلع إلى البلاد ولا يتسبب في فسادها وإتلافها نتيجة الانتظار لفترات طويلة. وطالب د. الحويلة بضرورة أن يكون لدينا مخزون استراتيجي كاف من مختلف السلع الغذائية حتى لا يتكرر ما حدث من شح لبعض الأغذية بخاصة أن المنطقة تمر بمرحلة شديدة التوتر تستوجب الاستعداد لأي طارئ قد يحدث، ولعل الغذاء أمر بالغ الحيوية لابد من توفير مخزونه الاستراتيجي بما يمنع حدوث أي أزمات واختلالات في الأسواق. وأشار إلى أن وزير الصحة د. جمال الحربي ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان قاما بجهود طيبة في أزمة البصل الأخيرة لكن الأمر بحاجة إلى مزيد من الشفافية وترك هيئة الغذاء تعمل بكل حرية ووضوح وفق معايير منضبطة حفاظا على صحة المستهلكين.

في علاوتي «الأولاد» و«الاجتماعية»

الدوسري يقترح مساواة العاملين في القطاع الخاص بالجهات الحكومية

أعلن النائب ناصر الدوسري عن تقديمه اقتراحا بقانون لمساواة العاملين في الجهات غير الحكومية، مع العاملين في الجهات الحكومية في العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد.

ونص الاقتراح على ما يأتي:خلق فرص عمل مناسبة للمرأة الكويتية في القطاع الخاص دفع العديد من بنات الكويت للعمل فيه، الأمر الذي يتطلب من الحكومة توفير الدعم المناسب لهن مع تحقيق مبدأ العدالة والمساواة لهن مع نظيراتهن العاملات في القطاع الحكومي، حيث تتضمن المادة السادسة من القرار رقم 391 لسنة 2001 في شأن منح العلاوة الاجتماعية المقررة للأولاد في حالتين (وفاة الزوج وعجزه الصحي عن العمل) في حين تضمن قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1 لسنة 1979 حق المعاملة في الجهات الحكومية في صرف علاوة للأولاد إضافة الى الحالتين السابقتين حالة أخرى لا تتمتع بها العاملة في الجهات غير الحكومية وهي حالة عدم الإنفاق والتي يندرج تحتها من العديد من الحالات (المسجون، العاجز عن العمل لأمر صحي، المفقود، الغائب وغيرها من الحالات). لذلك فإنني أتقدم باقتراح بقانون الآتي: تعديل المادة السادسة من القرار رقم 391 لسنة 2001 في شأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد للعاملين في الجهات غير الحكومية، وذلك بمساواتهم مع العاملين في الجهات الحكومية حسب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1 لسنة 1979.